



## بسم الله الرحمن الرحيم

الازمة القادمة ازمة بطالة وتوظيف

### للشباب الكويتي

أن جلسة يوم الخميس ٢٩ يناير ٢٠٠٩ لمجلس الأمة كانت بمعنى الكلمة انجاز ومفاجأة لي ويمكن للشعب الكويتي ، حيث تم استعراض ومناقشة وقرار التعديل على قانون العمل في القطاع الاهلي الصادر عام ١٩٦٤ والذي تكلمت عنه أكثر من مناسبة وطرحت بعض الاقتراحات من خلال الصحافة أو الحضور لندوات تتعلق بالموضوع والحقيقة نوجه الشكر لكل من شارك وقدم وساهم بأقتراح لتعديل و خاصة غرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال الكويت وبعض اعضاء مجلس الأمة وبعض الجهات الحكومية .الملاحظ في التعديل والاضافة على قانون العمل الاهلي جاءت اغلبها مواكبة لما فيه من حفظ حقوق العمالة وخاصة الكويتية حيث الامان الوظيفي وتعديل بعض المزايا ،واطمح من اخواني اعضاء مجلس الأمة عند المداولة الثانية لاقرار بشكل نهائي الاخذ بالاعتبار ماتم ذكرة على لسان الاعضاء الفاضلين وهم الدكتور/محمد العبدالجادر والسيد/ مرزوق الغانم بأن يتم التعديل على قانون دعم العمالة رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ ليضاف لة جميع المزايا لتشمل الشباب الكويتي العامل في القطاع الخاص وبذلك يخفف من التكلفة على الشركات والبنوك وكذلك أن تكون هنالك جهة مشتركة حكومية وخاصة تناقش وتقر قرارات وزير الشؤون الاجتماعية اللاحقة لقانون العمل للتأكد من صلاحياتها وأنها لاتضرمصلحة العامل وسمعة الكويت وحتى نتلافى أي قصور في مواد القانون المعدل . المهم في الأمر أن يتم تطبيق قانون العمل في القطاع الاهلي المعدل بشكل سريع وخاصة نحن الآن على اعتاب ازمة جديدة وهي ازمة توظيف وبطالة ،حيث الكثير من الشركات المحلية بدعت بالاستغناء عن الشباب الكويتي أما بتخفيض راتبه أو انتهاء خدماتهم والباقي بالطريق اكثر ، حيث عام ٢٠٠٩ ستظهر وتثبت عدم قدرة الكثير من الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية وخاصة الرواتب ولهذا سوف تقوم أما بأشهار الافلاس أو التصفية أو انتهاء خدمات الشباب الكويتي وهذا القانون المعدل سوف يمنحهم الحماية والأمان كما أن الاقتراح المقدم من الحكومة بتأمين العمالة في القطاع الخاص وتعويضها عند الاستغناء عنها يعتبر اضافة جيدة .

عندما اصدرت الحكومة قانون دعم العمالة الوطنية رقم ١٩ لعام ٢٠٠٠ كانت تهدف الى :

- تشجيع ودعم الشباب الكويتي وتوجيهه للعمل في القطاع الخاص وقد خصصت ميزانية لها لمنحهم العلاوة الاجتماعية والاولاد وغلاء المعيشة والتدريب والتأهيل.
- لتخفيف العبء والضغط على التوظيف في الجهاز الحكومي حيث تضخم واصبحت هنالك بطالة مقنعة واستنزاف ميزانية الدولة على الرواتب والبدلات .

اعتقد برنامج إعادة الهيكلة قام بدورة ولازال بتوعية وتنقيف الشباب الكويتي بأهمية العمل بالقطاع الخاص أو بالمشروعات الصغيرة والنتائج واضحة من خلال الاحصائيات المرفقة حيث تزايد توظيف الشباب الكويتي واعدادهم بالقطاع الخاص منذ تطبيق قانون دعم العمالة وذلك لتقتهم بأن الحكومة سوف ترعاهم وتدعمهم وهذا ماقامت به لحين حصول الازمة الاقتصادية المالية حيث قامت وماسوق تقوم به شركات القطاع الحاص من تخفيض بعدد العمالة ومنها الكويتية، واعتقد معظم قرارات الشركات بانهاء خدمات الشباب الكويتي غير قانونية وفيه تعسف ويمكن اللجوء للجهات القانونية والطعن بها والاسوف تحدث كارثة انسانية وازمة بطالة بازدياد عدد المنتهية خدماتهم من الشباب الكويت وكذلك ازمة عدم قدرة الشركات على التوظيف وايضاً انعدام ثقة ورغبة الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص وبالتالي سوف تظهر المشاكل الاجتماعية والامنية .

على الحكومة الاسراع في رعاية واحتضان شبابها ودعمهم مالياً لحين توظيفهم وكذلك الاشتراط على الشركات الراغبة في تمويلها من المال العام أن تحتفظ بالشباب الكويتي العامل لديهم وكذلك التعديل والاضافة السريعة وقرار وتطبيق قانوني العمل في القطاع الاهلي وقانون دعم العمالة الوطنية لتأمين الاستقرار الوظيفي للشباب الكويتي .

#### المرفقات :

- احصائية بعدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص والمصدر برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة .
- احصائية بعدد الكويتيين الاجمالي المسجلين بالتأمينات الاجتماعية والعاملين في القطاع الاهلي والموجودة في جدول رقم ١/٢ التأمين الاساسي -مدني فقط كما هي بتاريخ ٣٠ /٩/٢٠٠٨ والمصدر مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

[abumishari1@yahoo.com](mailto:abumishari1@yahoo.com)

[www.kuwaiticonsultant.com](http://www.kuwaiticonsultant.com)